التقرير السياسي الى المؤتمر السابع
للحزب الديمقراطي

حضرات الضيوف الكرام
ايها المناضلون الاعزاء اعضاء المؤتمر السابع

تجتمعون في هذا اليوم التأريخي لمناقشة اوضاع الحزب والشعب والثورة من مختلف الوجوه " ونتقدم لكم الحساب عن نتائج اعمالنا منذ انعقاد المؤتمر السادس في تموز عام / ٩٦٤ - واننا في الوقت الذي نرحب بكم ترحيبا حارا ندعوكم الى دراسة جميع المشاكل بروح ايجابية بناءة بعيدة عن الاهواء والعواطف - وذلك امر ضروري بالنسبة لاعضاء مقدمين في حزب قدر يقود نضال الشعب الكردي في هذه الظروف التأريخية الدقيقة ويحز علينا كثيرا ان يغيب عن اجتماعنا هذا عدد كبير من كوادر ومناضلي الحزب - وفي مقدمتهم عضو اللجنة المركزية البطل الشهيد عمر شريف حيث علمنا والمي يحز في قلوبنا بنبأ اغتياله في السجن على ايدي عصابات الطالباني الخائنة .... لقد سقط الكثير من رفاقنا شهداء في ميادين الكرامة والشرف جنبا الى جنب مع اخوانهم البيشمركه البطل ولا زال العديد منهم وراء أسوار المواقف والسجون . ان هؤلاء جميعا يعيشون اليوم في قلوبنا وسيخلدون في ضمير الحزب والشعب أما المعتدون فسوف تلحقهم لعنة الاجيال وغضب الجماهير وحساب التأريخ العسير .

"ايها الأخوان المناضلون

لقد تحملنا المسؤولية بعد المؤتمر السادس في ظروف حرجة جدا من النواحي السياسية والتنظيمية والفكرية حتى ان البعض من غير المدركين لبواطن الامور كانوا يعتقدون بأن اقدامنا على العمل بعد المؤتمر هو نوع من الانتحار والمغامرة بمستقبلنا السياسي - الا ان الواقع وتطور الاحداث اثبت خطأ هذه الآراء - فقد رفع حزبنا راية النضال وسار الى الأمام في ظروف السلم وأدى دوره البطولي بمنتهى البسالة والاقدام في ظروف استئناف العدوان على شعبنا الكردي في أوائل العام الماضي - وتغلغلت تنظيماته وشعاراته بين أوسع أوساط الجماهير داخل الوطن وخارجه - وهو اليوم قوة ثورية سياسية وعسكرية كبرى في البلد قوامه عشرات الألوف من المناضلين الأشداء المسلحين بالايمان والوعي والقدرة العسكرية ويلعب دورا كبيرا في تقرير المصير السياسي لشعبنا العراقي بأسره .

أيها الأخوان

لقد تخطى حزبنا بنجاح خلال الأشهر الثمانية الأولى التي اعقبت المؤتمر السادس عددا من المشاكل الرئيسية التي كانت تنتظر الحزب .

لقد كانت مهمتنا المركزية آنذاك المحافظة على كيان الثورة وهيأتها من شرور ومكائد الأعداء التي تمثلت آنذاك في خط عزيز السيئة الصيت - وأعادة بناء منظمات الحزب ثم أعادة تنظيم هيئات وتشكيلات الثورة وتلافي الآثار السلبية التي تركها العمود الأول الذي قامت به زمرة ابراهيم - جلال الخائنة ضد الحزب والثورة في تموز / ٩٦٤ .

وعلى نطاق القطر العراقي فقد كنا نكافح من أجل انهاء الأوضاع الاستثنائية واطلاق الحريات الديمقراطية وايجاد حل سلمي عادل للمسألة الكردية في العراق - عن طريق تعزيز علاقاتنا مع الأحزاب الوطنية في العراق والعمل من أجل أقامة - تحالف سياسي أو جبهة اتحاد وطني أو حتى تأمين الحد الأدنى من نقاط الالتقاء بين هذه الأحزاب والجماعات السياسية .

- يتبع -

لقد قطع حزبنا شوطا بعيدا في طريق ايجاد الحلول الصائبة لهذه المشاكل فقد تمكنا بفضل وعي الجماهير وادراكها لمسؤولياتها من تثبيت مواقع الحزب التنظيمية في كل مكان وأعيد تكوين هيئة الدعاية والنشر في الحزب وكان له دور بارز في تنشيط الفعاليات السياسية والدعائية في الثورة وبين الجماهير العربية والكردية على حد سواء . وتنفيذا لقرارات المؤتمر السادس وتوجيهات واسناد سياسة البارزاني تم تشكيل مجلس قيادة الثورة لكردستان العراق وانبثق عنه المكتب التنفيذي - ونتيجة لتلك التطورات الهامة فقد ظهرت الى الوجود هيئات جديدة في الثورة على الصعيد العسكري والاداري والقضائي والمالي . أما على نطاق علاقاتنا الوطنية فلم نحرز أي تقدم مع الأسف الشديد بسبب انعدام نقاط الالتقاء تقريبا بين الأحزاب والجماعات السياسية وبعبارة أدق استحالة جمعها على طاولة واحدة نتيجة للمشاكل والصراعات السياسية الخطيرة التي نشبت بينها بعد ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ . أما بالنسبة لعلاقاتنا مع الحكومة العراقية في تلك الفترة - فقد نشبت جميع الجهود والمساعي السليمة التي بذلناها مع الحكومة سدى - فقد كانت ماضية في سياستها الرامية الى تصفية الثورة بكل الطرق والوسائل الممكنة وعمدت الى حصر الموضوع في مشكلة اعمار الشمال والتي لم تعمر منه شيئا متناسبة بجوهر المسألة الكردية وخصصت بضعة ملايين من الدنانير لشراء الذمم وارشاء واغراء المسؤولين في الثورة - وقد نجحت بعض الشيء في هذا السبيل غير القويم - ومن جهة أخرى كانت تعد العدة لاستئناف العدوان علينا من جديد وبعد أكثر من عام كامل من المداولات غير المثمرة شنت القوات المسلحة الحكومية عدوانها المرتقب في مطلع ربيع عام ١٩٦٥ متوهمة بأن في مقدورها القضاء على ثورتنا خلال فترة وجيزة . لقد أثبتت الوقائع الدامغة خطأ حسابات حكام العراق مرة أخرى - فعلى الرغم من شراسة وضراوة هذه الحرب العدوانية الا أنها لم تنجح في القضاء على ثورتنا فحسب بل أنقلبت على مشعلي نيرانها - فقد قام شعبنا البطل وفصائل الأنصار الوطنية الباسلة وحزبنا المجيد هذا العدوان مقاومة لم يسبق لها مثيل - وبدأت هجمات العدو الكبرى تتحول الى هزائم منكرة كما حدث في بينجوين وفي معركة باله الشهيرة وفي هندرين بصورة خاصة . وخلال فترة القتال التي استمرت خمسة عشر شهرا نى الحزب بجميع امكانياته السياسية والمادية في المعركة واضعها لمستلزمات انتصار خطة الحرب الدفاعية وكان له دور أساسي في توعية الجماهير وتعبئتها وقيادتها في النضال من اجل دحر المعتدين .

المفاوضات مع الحكومة واتفاقية ايقاف اطلاق النار

أيها الأخوان

ان الفشل الذريع الذي منيت به قوات الحكومة ونداءات خسائرها في هذه الحرب الظالمة وتدهور الوضع الاقتصادي في الداخل بالاضافة الى تدني سمعة الحكومة العراقية بين الدول على اساس كونها تشن حربا عنصرية ضد شعبنا منذ أمد غير قصير - فضلا عن كراهية الشعب العراقي لهذه الحرب العدوانية - كل هذه الأسباب اجبرت حكام العراق على السير في طريق التعقل وطلب الصلح واحلال السلام .... ولقد سبق للمكتب السياسي ان اطلع فروع الحزب على المحاولات الأولى التي قامت بها الحكومة

- يتبع -

لظروف التمهيد للدخول في المفاوضات مع قيادة الثورة الا أن تلك المداولات لم تسفر عن نتائج ايجابية في حينه بسبب معارضة بعض الفئات المتطرفة داخل الحكومة الا ان أنهيار حملة الربيع العسكرية كانت درسا بليغا حتى لتلك الأقلية وترجيحا لكفة دعاة الحل السلمي بين الحكام وكانت الباعث الأساسي على وصول المفاوضات الى نهاية التي اطلعتم عليها عن طريق وسائل الأعلام الحكومية في بيان رئيس الوزراء السابق الدكتور عبدالرحمن البزاز الذي أذاعه في ٢٩ حزيران الماضي . وبالأضافة الى البيان المذكور هناك نقاط أخرى ألتزمت بها الحكومة ونظمت الأحتفاظ بسريتها آنذاك وهي تعهد الحكومة بأنشاء محافظة بأسم محافظة دهوك تضم أقضية الكردية من لواء الموصل والموافقة على أصدار العفو العام عن كافة المحكومين والمعتقلين السياسيين في العراق وبصورة تدريجية ثم الموافقة على منح الحزب الأجازة ليمارس نشاطه - بشكل علني عند صدور قانون الأحزاب والجمعيات الجديد . وعلى الرغم من ان البيان الحكومي لم يعترف شعار الثورة في الحكم الذاتي الى ان تطبيقه بصورة كاملة وبنية حسنة يشكل أساسا صالحا لتطور القومية الكردية في العراق في المستقبل .

عصابة أبراهيم - جلال الطالباني

يتساءل الكثير من أبناء الشعب وخاصة من اخواننا العرب عن سبب الخلاف السياسي بين الحزب والثورة وبين زمرة ابراهيم - جلال الطالباني . وعلى الرغم من وضوح اسباب وسقوط الزمرة في نظر الجماهير وأفرادها نرى من المفيد أيضاح هذه المسألة من جديد تنويرا لأولئك الذين لم يكتشفوا بعد خبث وعمالة هذه الشرذمة الضالة .

يعود سبب الخلاف المباشر مع هؤلاء الى أتفاقية أيقاف أطلاق النار التي وقعت بين البارزاني ورئيس الجمهورية العراقية السابق عبدالسلام محمد عارف في ١٠/٢/١٩٦٤ حيث وقف ابراهيم احمد وجلال الطالباني وعدد آخر من مسؤولي الحزب في حينه ضد أتفاقية المذكورة - وزعموا آنذاك بأن المسألة ليست صلحا بل أستسلاما وقعه البارزاني مقابل لاشيء - وأن الشعب الكردي مصمم على أنتزاع الحكم الذاتي ولا يمكن أن يرضى بأي حال من الأحوال بالأتفاقية المذكورة . وتناولها للحقيقة والتأريخ لا نعتقد أن أقطاب العصابة ينكرون ذلك وهم انهم وخاصة ابراهيم احمد كانوا مدفوعين الى تبني هذا الأتجاه من قبل الأجانب - أذ ان الطالباني وقع في بداية الأمر على الأتفاقية المنوه عنها في حين كان ابراهيم احمد خارج العراق . وبعد عودته ومهاجمته للأتفاقية اظهر جلال الى الحد توقيعه وأدعى بأنه وقع عليها بصفته الشخصية وليس بأسم الحزب وعلى أي حال فمن المفروض عند نشوب خلافات خطيرة داخل حزب من الأحزاب وعلى قضايا عامة يحتكم ذوو العلاقة الى النظام (للحزب المنور المشهود على مخرجه أو حل أصولي يقطع دابر الخلافات داخل الحزب) وبدلا من ذلك عقد ابراهيم والطالباني وبعض المسؤولين في الحزب كونفرانسا في ماردين في نيسان عام ١٩٦٤ - ولم يوجهوا الدعوة الى البارزاني لحضور الكونفرانس بأعتباره رئيسا للحزب - وأتخذوا جملة من القرارات الصبيانية من ضمنها تجريد البارزاني من صلاحياته . وقد أعتبر البارزاني وقواعد الحزب على الكونفرانس المذكور بأعتباره غير منسجم مع النظام الداخلي للحزب وطالبوه بعقد المؤتمر لفض النزاعات التي كانت مستحكمة في حينه - وقد رفضت الزمرة فكرة توجيه الدعوة للمؤتمر وتاطوا اعماله على الرغم

- يتبع -

التأجيل والدخول في مداولات ومساومات غير مجدية مع هؤلاء وعلى هذا الأساس فقد انعقد المؤتمر السادس للحزب كضرورة تاريخية ملحة وقد تضمنت أعمال تواراته - قرارا يقضي بطرد ابراهيم احمد وجلال الطالباني وعددا آخر من مسؤولي الحزب.

لم يعجب هذا القرار بطبيعة الحال المطرودين فعندما طلبت منهم القيادة الجديدة تسليم ممتلكات الحزب رفضوا الاستجابة للطلب وتذرعوا بعجة عدم شرعية المؤتمر - وأعلنوا تمردهم على الثورة والحزب - ولغرض وضع حد لهذا التمرد فقد اضطرت قيادة الثورة الى استعمال القوة معهم بغية اعادة الأمور الى نصابها - ولم يكن بمقدور هؤلاء الوقوف بوجه قوى الثورة . فقد قاوموا مقاومة طفيفة وهربوا الى داخل الأراضي الايرانية بعد ان احرزوا كميات كبيرة من المهمات والمواد الغذائية المخزونة في منطقة ماوت وأخذوا معهم ممتلكات الحزب النقدية مع الوف من قطع السلاح وبضع أطنان من العتدة العسكرية ومن مختلف الأنواع وعلى الرغم من كل ذلك فقد دفعت الاعتبارات الوطنية والانسانية بقائد الثورة الى اصدار العفو عنهم والعودة الى بيوتهم ومزاولة أعمالهم الاعتيادية - وبدلا من أن يستجيب هؤلاء الى قرار العفو عادوا من جديد بعد حوالي ثلاثة أسابيع وهاجموا عددا من القرى المتاخمة للحدود العراقية الايرانية وأدت أعمالهم الاجرامية الى مقتل عدد من البيشمركة والمواطنين اخرين والى جرح ونهب عدد من القرى - وقد أجبرتهم قوات البيشمركة من جديد على اللجوء الى ايران مرة أخرى حيث أسكنتهم السلطات الايرانية في همدان - ومن هناك ايضا لم يكفوا عن اعداد بعض النشريات التافهة وهي مشحونة بالأباطيل عن استسلام البارزاني وبيعه للكرد وكردستان - وعندما دحض الحقائق والأحداث مفترياتهم بعد استئناف العدوان على شعبنا في أوائل عام ١٩٦٥/ سارعوا الى تقديم الطلبات لعودة الى كردستان من جديد أملا منهم في أنقاذ ماء الوجه - وكان من المفروض أن يوضحوا موقفهم للرأي العام بعد عودتهم ويشرحوا الظروف والملابسات التي أحاطت بقرارهم السلمي واستعمالهم مرتين بوجه قوى الثورة لكي يتسنى للحزب وقيادة الثورة وجماهير الشعب وقوات فصائل الأنصار أن تستعيد ثقتها بهم وليأخذوا فيما بعد المواقف التي يستحقونها في أجهزة الثورة المختلفة - الا أنهم رفضوا كالعادة الاعتراف بأخطائهم السابقة وراحوا يطلقون الأراجيف والأكاذيب ضد الثورة والحزب - ثم بادروا الى تكوين عرقات مريبة مع حكام بغداد في ظروف القتال حتى انتهى بهم المطاف الى الهروب الى بغداد بصورة سرية وإزاء اعمالهم الخيانية هذه انفصل عنهم ونبذهم العديد من المخلصين وعلى رأسهم الاخوان نوري شاويس وعلي عبدالله ونوري احمد طه كما التحق بالحزب المئات من الأعضاء والكوادر الذين جمدوا فعالياتهم عند نشوب الأزمة عام ١٩٦٤/ - ونتولوها للحقيقة فقد كان للأخوان الثلاثة موقف مغاير لأقطاب الزمرة وقد بذلوا محاولات عديدة لتقريب وجهات النظر وأعادة الخونة الى طريق الصواب منذ بداية الخلافات تقريبا . أما سبب الخلاف غير المباشر بين الحزب والثورة وبين الخونة وهو الخلاف الجوهري فيعود الى حلم قديم كان يراود ابراهيم احمد في أن يزيح البارزاني عن قيادة الحزب ليجعل من نفسه دكتاتورا وزعيما للشعب الكردي - وقد أتخذ من الغموض الذي أكتنف بعض فقرات بيان اتفاقية ١١ آذار أطلق النار عام ١٩٦٤/ ذريعة لتضليل أسباب الخلاف بغطاء سياسي ومبدأي . أن المتتبعين لتاريخ حزبنا يعرفون جيدا أن معظم هؤلاء الأقطاب الذين يترأسون اليوم فلول العصابة كانوا فيما مضى عاملا أساسيا في أستمرار الانقسامات داخل صفوف الحزب وعقبة كبيرة في طريق

- يتبع -

تطوره وارتفاعه بكفاءته السياسية والتنظيمية الى مستويات أعلى لحين عودة مؤسس الحزب
مصطفى البارزاني الى أرض الوطن بعد ثورة تموز – وأن أعطاء الحزب الدلمي أكثر استيعابا
لهذه الحقيقة من غيرهم • وعند اندلاع نيران الثورة الكردية عام ٩٦١ والتي أوجدتهم في
بداية الأمر حاولوا التملص منها ومن تبعاتها بدافع من تفاهتهم وجبنهم – وأمام مقاومة
الشعب البطولية وضغط قواعد الحزب عليهم ومساندة قائد الثورة لهم أنطووا الى صفوف
الثورة فرفعت اعدادها من شأنهم – وسرعان ما دكبوا رؤوسهم وظنوا أن المعجزات التي
أتى بها شعبنا المجاهد وقوات المسلحة الثورية انما هي من صنعهم ومن نتاج عبقريتهم
الخارقة وقد ذهب بهم الخيال الى درجة راحوا يتصورون معها أن الثورة التي لا تستند
على أدمغتهم الفارغة مكتوب لها الفشل الأكيد وأنهم القيادة المختارة لهذا الشعب
مدى الحياة ..... وقد دفعتهم هذه الأوهام الى تجريم كل من وقف السير في ركابهم –
فعندما أنفض البيشمركه من حولهم وألتحقوا بقيادتهم البارزاني أتهموهم بأنهم جيش
من المرتزقة وعندما أجمعت قواعد الحزب على طردهم في المؤتمر السادس زعموا أن –
المؤتمر غير شرعي – وعندما نبذهم الشعب والتف حول قيادة الثورة لم يتورعوا عن
أتهام الشعب الكردي بأسره بالانتهازية • لقد حملوا السلاح ضد الثورة عام ٩٦٤ من أجل
الحكم الذاتي وضد سياسة تصفية الثورة التي كان يمارسها البارزاني في حينه على
حد زعمهم • أما اليوم فأنهم لا يمارسون سياسة تصفية الثورة فحسب بل ويقاتلون من
أجل ذلك وأخيرا وليس آخرا حينما رأوا بأم أعينهم أن الثورة تسير بقوة الى الأمام
مستغنية عن قابلياتهم الزائفة وأن الحزب ثابت الأركان ولحاجة له بقادة عظام على
شاكلتهم لم يستطيعوا تحمل هذا الواقع الجميل في نظر الشعب الكردي والصديق في
أوساطهم فحملوا عصاهم وعادوا الى بغداد لعلهم يجدون هناك ما يشبع غريزة التخطيط
والقيادة والمجد ولو على رمم – فدخلوا ضمن المخططات التآمرية على الثورة • ففي
الوقت الذي كانت تتعرض فيه منطقة بالده في ربيع هذا العام لأقوى وأضخم عدوان
عسكري شهده شعبنا الكردي من قبل وفي الوقت الذي كان فيه جيشنا الثوري الباسل يصد
المعتدين ويلحق بهم الهزائم – في هذا الوقت بالذات حاول الخونة بأستناد على
الدوائر الأمنية والأستخبارات الحكومية طعن الشعب بخنجرهم المسموم حيث شجعوا
بحبل الذقن والتمردات الصغيرة داخل قسم من تشكيلات الأنصار في لوائي كركوك –
والسليمانية • غير أن يقظة الثوار والتفافهم حول قيادتهم بددت كيدهم الى نحورهم
ولم يكسبوا من وراء ذلك سواء الخزي والعار • أن قصة هؤلاء الخونة ليست جديدة
علينا فقد سبق للحزب أن فضح خيانتهم وعمالتهم لحكام بغداد ولغيرهم من الأسياد منذ
البداية • لقد بلغ الحقد الأعمى بهؤلاء على الثورة الكردية وقيادتها الأمينة
المخلصة الى تنظيم بعض التقارير الوهمية عن علاقات الثورة الخارجية بملا الطالباني
نسخة منها الى أسياده في مديرية الأمن العامة في العراق ونسخة منها الى أحدى
السفارات الأجنبية في بغداد كما حمل زميلهم علي شويش نسخا أخرى منها الى
دوائر المباحث في الجمهورية العربية المتحدة وسوريا في محاولة أجرامية رخيصة
تستهدف النيل من سمعة الثورة وقيادتها والتشكيك في أهدافها التحررية العادلة
ولذر الرماد في العيون وتضليل هذه الجهات عن حقيقتهم هم تمثيلا من المثل
العربي القديم ومتنى بدائها وأنسلت ..... أن تعدهم الخياني الأخير يرتبط

— يتبع —

أو مباشرا عضويا بمحاولات يائسة قبلها جهات حزبية وأجنبية متعددة تستهدف ظهر قيادة جديدة للحركة القومية الكردية تعمل بمعزل عن قيادة البارزاني الوطنية وقد كنا على علم بهذه المحاولات منذ مدة طويلة خاصة خلال الفترة التي كان فيها الطالباني في لندن في ربيع العام الماضي حين كان يتحرك لنفسه في الظاهر منذ الناطق باسم الثورة في الخارج وكان فعاليات الزمرة خلال الأشهر القليلة الماضية هي الذروة في هذه المؤامرة الخبيثة والتي فشلت فشلا ذريعا بانهيارهم عسكريا وأندحارهم وعزلتهم السياسية التامة عن كل كردستان وطني غيور حيث تحولت الزمرة الى جزء من أجهزة الأمن والاستخبارات الحكومية في الوقت الحاضر وأن مما يدعو الى الضحك وعلى البلية ما يضحكان الزمرة تفتخر بالمصير الذي انتهت اليه وتعتبره أفضل أشكال الكردايه تي . أن مهمة سحق بقايا هذه العصابة والقضاء عليها قضاء مبرما من الوجهة السياسية يتوقف بصورة رئيسية على يقظة الجماهير وتعبئتها وعيها السياسي والاستمرار على مزيد من الفضح لأجرام الزمرة وشرورها على الرغم من أنها بطبيعتها الخيانية تسير الى حتفها .

الوضع السياسي في العراق ومشاكل الشعب الأساسية

أن المشاكل الأساسية التي طرحت نفسها على بساط البحث في العراق بعد ثورة الرابع عشر من تموز وحتى يومنا هذا هي مشكلات دائمة في نظرنا – مشكلة الحكم والقضية الكردية ومضاعفاتها – ومن ثم مسألة تحديد علاقات العراق الخارجية مع الدول العربية الأخرى . ولا نريد التحدث في الوقت الحاضر عن الأسباب والظروف الذاتية والموضوعية التي كانت مبعثا لهذه المشاكل الخطيرة التي تضخمت واستفحلت بمرور الزمان حتى اصبحت تشكل عقبات وعراقيل كأداء لايمكن بدون وضع الحلول العادلة الصائبة لها أنقاذ البلاد من حالة التخبط التي أصبحت أحدى سماتها البارزة منذ أكثر من ثامن سنوات والانتقال بهذا الشعب الصابر الذي تحمل الكثير من الويلات والنكبات الى ظروف أخرى جديدة تتهيأ فيها فرص الاستقرار والديمقراطية والتقدم في مختلف المجالات .

أ – مشكلة الحكم — أيها الأخوان

أن لمشكلة الحكم في العراق تأريخا قديما يمتد الى بدء تأسيس الدولة العراقية في أوائل العشرينات من هذا القرن حيث دأبت الحكومات العراقية المتعاقبة على تزييف أرادة الشعب في أنتخاب ممثليه الحقيقيين ومحاربة حركته الوطنية والديمقراطية .

وبقيت تلك الحكومات لهذا السبب حكومات معزولة عن الشعب ومفروضة عليه من قبل الرجعية المتحالفة مع الاستعمار – وبد لا من ان تبادر قيادة الثورة في العراق بعد عام ٥٨ الى معالجة هذا الوضع الشاذ عن طريق أطلاق الحريات الديمقراطية والدستورية لأبناء الشعب وأذا أستثنينا فترة وجيزة من حكم قاسم فقد سارت الأمور على نهج معاكس وكانت أشد طغيانا وأكثر أمعانا في الاستبداد والدكتاتورية . وصادرت حتى الحقوق والحريات الشكلية التي كان يتمتع بها الشعب بين أونة وأخرى خلال سنوات الحكم الملكي السابق . ولم تفشل حكومات ما بعد ثورة تموز في معالجة مشكلة الحكم فحسب بل انها أوجدت بدعا ومفاهيم جديدة بهذا الخصوص وتشكلت لهذا الغرض هيئات ومجالس ليست لها مثيل في المفاهيم والنظم الديمقراطية وأودعت اليها السلطتين التشريعية والتنفيذية في آن واحد وحاولت – تحت شعار ممارسة النشاط السياسي بمنظمات مصطنعة . ومن الطبيعي أن أي حكم لا يستند على الشعب وعلى أرادته الحرة يبقى عرضة للزوال الحتمي السريع . لقد ساهمت معظم الأحزاب العراقية بشكل أو بآخر في تعقيد أزمة الحكم في العراق عن طريق تبعيتها العمياء

لبعض الحكومات العراقية تارة وتدبير المؤامرات والانقلابات العسكرية تارة أخرى وأستئثار فئة دون غيرها بمقاليد السلطة في البلاد واعلان الحرب على كل الفئات والأحزاب والقوى السياسية الأخرى . أن الأساليب الملتوية والمنافية لأبسط المبادئ الديمقراطية التي أتبعتها هذه الأحزاب لم تجلب للشعب العراقي بصورة عامة ولا لتلك الفئات التي حاولت التسلط على غيرها بصورة خاصة غير الكوارث والمآسي التي تتابعت على شعبنا في العراق . وعلى الرغم من الجراح التي تركتها هذه الأحداث والعاصفة والدمار الأثر السياسي الذي خلفته لدى معظم الأوساط السياسية الى ان شعورات الواقع ومستلزمات شعور الجميع بالمسؤولية الوطنية والتاريخية تفرض على مختلف الأحزاب والقوى السياسية والأوساط والشخصيات الأجتماعية التي يهمها بناء عراق ديمقراطي موحد مزدهر بعروبته وتوحيد قواها والنضال يدا بيد وجنبا الى جنب من أجل تحقيق هذا الهدف التاريخي .

أن حزبنا الديمقراطي الكردستاني يدعو الجميع الى ان يدقوا بمشاكل المباني الثانوية خلف ظهورهم وأن يتوجهوا بكل طاقاتهم نحو قضايا الشعب الملحة وأننا نرحب بأي لقاء يتم بيننا وبين الأطراف ذات العلاقة من وطنية وقومية وديمقراطية بغية دراسة الموضوع بمزيد من التفصيل والوضوح والأتفاق على النقاط الألتقاء المشتركة والنضال من أجل وضعها موضع التطبيق الحازم .

الوحدة الوطنية والمسألة الكردية في العراق

المشكلة القومية من المشاكل الخطيرة التي حفلت بها السياسات الدولية والمحلية في شتى بقاع العالم منذ تكوين الأمم بمفهومها العصري الحديث — فقد ظهرت المشكلة في غرب أوربا وشرقيها وفي أمريكا وآسيا وأفريقيا بأشكال مختلفة حسب ظروف تلك الأمم ذات العلاقة وضمن الأطار الدولي المحيط بها — وهي تبقى سببا للشكوى ومصدرا للقلق وعدم الأستقرار وموكزا للصراع والنزاع الى ان تحل الحل الناجح الصحيح وجوهر المسألة القومية هو وجود أمة مضطهدة مغتصبة الحقوق والسيادة ومحكومة من قبل طبقة حاكمة لأمة أخرى — تضطهد خيرات الأمة المغلوبة وتستبد بها وتمنعها من ممارسة حقوقها الطبيعية في الحرية والتقدم . لقد طرحت المشكلة القومية نفسها بشكلها الحديث لأول مرة في النصف الأخير من القرن الماضي في شرقي أوربا وبلاد البلقان حيث تتكون هذه المنطقة من أمم وقوميات صغيرة كالشعوب اليوغوسلافية والمقدونية والسلافية والجيكية وغيرها — هذه الشعوب التي كانت منقسمة بين تلوين دار أمبراطوريات متنازعة هي الأمبراطورية النمساوية والأمبراطورية العثمانية والأمبراطورية الروسية وقد بتلعت كل أمبراطورية عددا من هذه الشعوب ضمن أطارها لتحكم حكما مباشرا من قبل القيصر أو الأمبراطور أو السلطان وقد أعتبر حواه كل مطالبة بالحقوق القومية جريمة تستحق أقصى العقاب لقد أسفرت الحرب العالمية الأولى وثورة أوكتوبر في روسيا عام ١٩١٧/ عن تحطيم النظام القيصري وتحرر عدد غير قليل من الشعوب الصغيرة من ربقة النظام القيصري كما تمخضت الحرب العالمية الثانية والسنوات التي تلتها عن أحداث جسيمة في صالح حركة التحرر الوطني وبأتجاه يساعد الأمم المغلوبة على أمرها من أنتزاع حقوقها من الغاصبين

— يتبع —

وقد تحررت العشرات من الشعوب بعد الحرب الثانية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وسارت في طريق بناء دولها الجديدة وحكوماتها المستقلة ..... وأذا كانت الظروف الجديدة قد فتحت آفاقا رحبة أمام شعوب العالم للتقدم وفق أرادتها فهي في الوقت نفسه فسحت المجال لتطوير العلاقات بين الأمم والشعوب الكائنة ضمن أطار الدولة الواحدة على أساس التعاون الوطنية والمساواة القومية والعدالة بين الشعوب. في الواقع هنا طريقان أمام الدولة المتعددة القوميات لا ثالث لهما أزاء المشكلة القومية - فأما وحدة وطنية متينة الأسس راسخة الجذور قوية البنيان وأما تفكك الدولة وأنفصال القوميات أحداها عن الأخرى وأقامة كل منها لدولتها الخاصة بها . وفي رأينا أن تطوير الوحدة الوطنية الحقيقية يمر عبر الأعتراف المبدأي بحق الشعوب في تقرير مصيرها وأعطاء القومية الصغيرة حق الأختيار في شكل العلاقة التي ترغب في أقامتها مع القومية الكبيرة سواء أكان أتحادا فدراليا أو حكما ذاتيا أو أي نظام آخر وأيجاد الأجهزة الحكومية والشعبية لوضع ذلك موضع التنفيذ . ومن حيث التطبيق توفير المساواة القومية والعدالة السياسية والأجتماعية ومجالات النمو والتطور الأقتصادي المتكافئ وتحقيق مشاركة فعلية في الحكم في السلطة المركزية . وفسح المجال أمام كل قومية لممارسة شؤونها الثقافية والمحلية ومكافحة الشوفينية والعنصرية وتحقيق الفرص المتكافئة ومجالات الأزدهار القومي أمام الجميع . والوحدة الوطنية القائمة على هذه الأسس هي الوحدة الحقيقية وتبقى راسخة وقوية لا تزعزعها الأنكماشات والأزمات لأنها قائمة على رضى الأطراف المعنية ومنسجمة مع مطامحها المشروعة . ولا تكاد تتعوز وحدة من هذا النوع لخطر ما حتى تتسابق كافة الأطراف الى حاجتي الخطر والتناء عليه . وبأمكاننا أن نشير الى عدد من الدول التي تعيش في كنفها عدة قوميات أو مجموعات لغوية عالجت مشاكلها القومية على هذا المنوال فأصبحت وليدة الأركان بعيدة عن الركاد والأزمات القومية ويأتي في مقدمة هذه الدول سويسرا ويوغوسلافيا والهند وغيرها . وقد حدث أن تعرضت بعض الدول المتعددة القوميات والتي كانت قد أقدمت على حل المشكلة القومية لأكبر الأخطار الخارجية أبان الحرب العالمية الثانية - ولكن وحدتها الوطنية لم تتزعزع بل تضاعف الألتفاف حولها وتسابقت شعوبها في تقديم التضحيات عن وطنها ودولتها . وأما الوحدة الوطنية القائمة على القهر والقوة والمبنية على أضطهاد القومية الكبيرة للصغيرة وغمط حقوقها والأزدراء بمطامحها القومية فهي وحدة زائفة وزائلة ومصيرها الى التفكك والأنحلال على الدوام . ولا تترك القومية الصغيرة فرصة ألا وتهتلبها لرفع الظلم والضيم عن كاهلها والخلاص من سيطرة القومية الكبيرة - وليس بأمكان أية قوة مهما طالت وتجبرت أن تبقى قومية ما تحت هيمنة قومية أخرى بالرغم عنها . وقد شهد العالم أمبراطوريات عظمى تفككت وتمزقت بسبب الأضطهاد والظلم . ويقول اليوغوسلافيون أن الكروات يين تعاونوا مع دول المحور ضد حكومة يوغوسلافيا أثناء الحرب العالمية الثانية وتسببوا في مقتل أكثر من مليون صربي بسبب الأضطهاد القومي الذي كانوا قد تعرضوا له من الحكومة الملكية اليوغوسلافية التي كانت تحت سيطرة الصربيين آنذاك . أما اليوم فلا وجود للمنازعات والتقسامات داخل الأمم التي تتكون منها يوغوسلافيا ذلك لأن الأضطهاد القومي والعنصري قد أزيلا من أوساط تلك البلاد .

أيها المناضلون الكرام

نعتقد بأننا لسنا بحاجة الى تكرار بأن العرب والأكراد في العراق عاشوا اخوانا متحابين فيما بينهم منذ تأسيس الدولة العراقية تجمعهم راية الوطن والدين والمصالح المشتركة - أما على صعيد الأمتين العربية والكردية

- يتبع -

على مدار العصور فإن العلاقات بينهما قامت منذ القدم على أسس متينة من المودة والتعاون والدفاع عن المبادئ والمثل العليا للأمتين الصديقتين . ولم يعدث عبد القادر أن عكر صفو هذه العلاقات الطيبة أية شائبة من العداوات والنقائص والأحقاد وعلى الرغم من - الاضطهادات التي تعرضت لها القومية الكردية منذ تأسيس الدولة العراقية حتى عام ٥٨ على أيدي حكام العراق الى أن تلك التجاوزات لم تكن شيئا مذكورا تجاه سمة وعمق العلاقات الأخوية التي كانت تربط الأكراد بالعرب في العراق لذا بقيت الوحدة الوطنية في مأمن من الأخطار طيلة السنوات آنفة الذكر وقد ساهمت المادة الثالثة من الدستور المؤقت الصادر بعد ثورة تموز في توسيع أسس وقواعد الأخوة العربية الكردية نظرا لأعترافها العربي بالقومية الكردية في العراق وبأقرارها لمبدأ المشاركة في الوطن ضمن الوحدة العراقية - على الرغم من الغموض والتناقض الذي كان موجودا بين المادتين الثانية والثالثة من دستور ٩٥٨ وعلى أي حال بدأت تسير في أتجاه عكسي بعد أندحار قاسم نحو ناوية الأستبدادية والدكتاتورية حيث أنتهى به المطاف الى نوب الحركة القومية التحررية للشعب الكردي في أيلول عام ٩٦٤ وكان هذا العدوان بمثابة الضربة القوية الأولى على صعيد الوحدة الوطنية وأعظم تهديد تعرضت له الأخوة بين العرب والأكراد آنذاك . وقد سارعت الحكومات التي تعاقبت على دست الحكم بعد قاسم ولعين التوقيع على أتفاقية أيقاف أطلاق النار هذا العام في طريق تصعيد الحرب وتنديتها وتأجيجها الى أن أخذت تلك الحرب عنصرية مدمرة كبدت - العرب والأكراد خسائر جسيمة جدا في الأرواح والممتلكات . وكان من الطبيعي أن تسير أعمال هذه الحكومات الدكتاتورية العسكرية الرجعية على خط معاداة الحركة القومية الكردية التحررية نظرا لكون الشعب الكردي جزء من الشعب العراقي المغلوب على أمره من جهة ولأن حركته التحررية جزء من الحركة الديمقراطية التي تعرضت للأنتهاك والتجاوز على أيدي هؤلاء الحكام - ولما كانت القضية الكردية بصورة عامة مرتبطة أرتباطا عضويا بالديمقراطية فهي لهذا السبب ستبقى كذلك قضية مرتبطة بطبيعة أزمة الحكم في البلاد .

أن القضية الكردية في العراق هي من حيث الجوهر قضية طموح وتطلعات القومية الكردية الى ممارسة حقوقها المشروعة في هذا العصر - عصر يقظة القوميات ونهوضها - وأصطدام هذا الطموح المشروع العادل بالحكم العربي الرجعي الشوفيني الذي لا يمثل الأرادة الحقيقية للشعب العربي في العراق . هذا الحكم البعيد عن مفاهيم حضارة القرن العشرين والذي يصر على أن يجعل من نفسه وكيلا عن الشعب الكردي ويريد عن طريق النار والحديد وضع قوالب معينة لأماني وأحلام الشعب الكردي القومية مستوحاة من عقلية الحكم المتخلفة - ذلك لأن تحديد حقوق القوميات منوط بأرادة ورغبات تلك القوميات نفسها بالدرجة الأولى تبعا لمبادئ حق الأمم في تقرير مصيرها والتي أصبحت شريعة معترفا بها على الصعيد الدولي بعد الحرب العالمية الأولى .

أيها الأخوان

أن لدينا عتابا أو بالأحرى لوما شديدا نرى من الواجب علينا توجيهه الى المنظمات والأحزاب السياسية العربية سواء في العراق أو في البلاد - العربية الأخرى حول المواقف الموسفة التي أتخذتها من شعبنا الكردي طيلة فترة تعرضه للعدوان . أن سياسة حزب البعث العربي الأشتراكي بالنسبة للمسألة الكردية في العراق وسوريا أسوء نموذج نتقدم في هذا المجال - أن مآسي الحرب العدوانية التي أعلنوها على شعبنا الكردي في العراق لا زالت ماثلة في أذهاننا - أما في سوريا فعلى الرغم من بعض الخطوات التقدمية التي أنجزها الحكام هناك ألا انهم يطبقون سياسة الأضطهاد القومي والتمييز العنصري بحق الشعب الكردي في سوريا - وقد بلغت هذه السياسة الهوجاء

- يتبع -

أوجها في تطبيق سياسة الحزام العربي الرجعية في محافظة الحسكة التي تهدف الى تهجير الأكراد من منطقة الحدود السورية التركية العراقية المشتركة وعلى المنطقة الحدودية بعرض خمسة عشر كيلو مترا وأبعاد سكانها الأكراد من أراضي آبائهم وأجدادهم وأسكانهم في مناطق نائية بين البدو . أن حزبنا إذ يشجب هذه السياسة العنصرية المنافية لمبادئ الأممية والديمقراطية والتي ترمي في أحد أهدافها الى القضاء على الكيان الكردي ووجوده في سوريا يدعو هؤلاء الحكام في الوقت نفسه الى اطلاق سراح المئات من السجناء والمعتقلين الأكراد في سجونهم . أننا لو استثنينا القوى الديمقراطية في البلاد العربية فأن ثورتنا لم تنل من جميع الأحزاب والجماعات السياسية العربية غير أقل القليل من الدعم والمساندة (ان لم يكن عكس ذلك) وكان ما ناله شعبنا من اسناد وعلى قلته في العالم يفوق بما لا يقاس ما تلقته الجماعات السياسية في العالم العربي . ان الجانب الذي نشر من المعاهدات الرسمية بين الاتحادات الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة وجبهة التحرير الوطني الجزائرية وما يسمى بالاتحاد الاشتراكي العربي في العراق والذي نشر في العدد /٥٠/ من مجلة الكاتب المصرية تشير الى ان مستوى تفكير اكثر المنظمات السياسية القومية العربية تحولي بكثير بل ورجعي ايضا بالنسبة الى الأحزاب والمنظمات الاشتراكية اليمينية في العالم بالنسبة للقضية القومية بصورة عامة والمسألة الكردية بوجه خاص . ان هذه المواقف غير السليمة التي وقفتها الحركة القومية العربية من الثورة الكردية لا تتعارض مع الحق والعدل والاخلاق فقط بل وتتنافى كذلك مع المصالح الدائم والمستدامة الفعلية التي أبدتها وتبديها الحركة القومية الكردية من مشاكل أخواننا العرب على الصعيدين العراقي والعربي . وعلى الرغم من جميع المظالم والكوارث التي تعرض لها شعبنا الكردي خلال سنوات الخمسة المنصرمة فأن شعارنا من الوحدة الوطنية والأخوة العربية الكردية سيبقى كما هو مدرج في المادة السابعة من منهاج الحزب هو النضال من أجل تعميق روابط الأخوة بين الأمتين العربية والكردية - وعلى نطاق الجمهورية العراقية نسوق نواطق النضال من أجل دعم الأخوة العربية الكردية وتوطيد الوحدة الوطنية ونتطلع الى ان يشاركنا أخواننا العرب مساعينا النبيلة هذه .

العراق والوحدة العربية - لقد ساهم تعدد عقائد العراق بالدول العربية الأخرى بعض الشيء من أضداد الوضع السياسي في العراق بعد ثورة تموز نتيجة للأسلوب اللاديمقراطي الذي طبق به دعاة الوحدة العربية القضية أمام الرأي العام في العراق وأصدام هذه الدعوة بمقاومة قوية من بعض أعدائها في الداخل ومن بعض الدول المجاورة للعراق أننا نعتقد ان سبب هذا الضداد يعود الى عدم تعميد عقائد العراق العربية على قواعد وأسس متينة ودروسة وقائمة على معرفة رأي الشعب الحقيقي في هذا الموضوع الذي كان عرضة للرفض والردود - السلبية والايجابية أكثر من مرة على أيدي الحكام ودعاة الوحدة من الأحزاب والفئات القومية العربية وعلى أي حال وبالنظر لكون هذه المسألة التي من اختصاص أبناء القومية العربية في العراق بصورة أساسية وجزء من حقهم في تقرير مصيرهم بالشكل الذي يرتضونه لأنفسهم - لذا فأن التصريحات المتعلقة بها نتركها لأخواننا العرب لأننا بعدنا أبناء قومية شقيقة لهم لا نملك الا ان نقف موقفا ايجابيا من الحركة القومية العربية ونؤيد جميع الخطوات التي يخطونها نحو استكمال وتعميق أهدافهم القومية المشروعة وفقا لإرادتهم ومشيئتهم .

- يتبع -

قضايا التأميم والقرارات الاشتراكية

في تموز عام ١٩٦٤ أقدمت الحكومة العراقية على تأميم عدد من المشاريع والشركات الخاصة بلغت مجموع رساميلها حوالي خمسة وعشرين مليون دينارا وأصدرت بعدة التشريعات لضمان تعويض جانب من أرباح هذه المؤسسات المؤممة على عمالها ومستخدميها . فهل يمكن اعتبار هذه الإجراءات قرارات اشتراكية حقا - وهل ان تطور الوعي الاقتصادي والاجتماعي في المرحلة الراهنة يستوجب الاقدام على مثل هذه القرارات - وما هو موقف حزبنا منها .....؟ من المعلوم ان الافكار والنظم الاشتراكية بمفهومها الحديث وضعت موضع التطبيق خلال العهود الأخيرة واذا كان طريق الانتقال الى الاشتراكية طريقا واحدا محددا حتى الماضي القريب فقد ظهرت في العقد الأخير طرقا شتى لانجاز الاشتراكية - واذا كان تعبير الاشتراكية متصورا على طبقة واحدة فيما مضى فتوجد اليوم طبقات وفئات متعددة من المجتمع لها مصلحة في تحقيق الاشتراكية وقد أعترف على النطاق العالمي بتعدد سبل الطريق باعتبار أن لكل بلد ظروفه وأمكانياته وتقاليده خاصة لابد من أخذها بنظر الاعتبار عند الأخذ بتطبيق النظام المذكور والاشتراكية ليست تأميم بضعة المشاريع وشركات فقط وأنما هي نظام كامل يتناول نواحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عامة .

واذا كان الغرض من التأميم ان يكون مدخلا لاشتراكية فيجب ان يرافقه تبدل جذري في النظام الاجتماعي يشمل الانظمة والقوانين والمعاهد والسلطات والقيم والمقاييس والعلاقات التي تربط طبقات الشعب بعضها ببعض وتهدف هذا البناء - الاشتراكي الى المساواة التامة بين المواطنين والقضاء على الاستغلال وفسح المجال أمام القوميات والاقليات القومية للتمتع بحقوقها المشروعة لكي ينهض هذا البناء على حكم شعبي تساهم فيه كل الطبقات والفئات ذات العلاقة مساهمة كاملة تشعر حيالها بأنها الحاكم الحقيقي لنفسها - وما لم ينبثق عن التأميم بناء فوقي اشتراكي لم يخدم التأميم غرضا اشتراكيا وأنما يصبح أداة لتقوية السلطات القيمة وطغيانها ويكون التأميم ذاته في خطر الزوال والردة عليه لأن البناء الفوقي الاشتراكي يقوي القاعدة الاقتصادية ويظهر جيرة المدافعين عنها ويعطيها المبررات الفكرية والقانونية ويوجد الأنظمة والتشريعات التي تحميها . وفي رأينا ان - الاشتراكية بدون الديمقراطية نظام ناقص . أذ ان تأريخ النظام الانساني يدلنا على ان الانسان لم يكافح من أجل الكفاية الاقتصادية فحسب بل ان نضاله من اجل الديمقراطية السياسية سار جنبا الى جنب مع نضاله من أجل حياة اقتصادية مرفأة . وعلى هذا الاساس فأن الاجراءات التي اتخذ عليها الحكم العسكري - الدكتاتوري الرجعي عام ١٩٦٣ وفي وقت كانت تتخبط فيه البلاد بمشكلات أساسية كبيرة ما زالت تنتظر الحل لا يمكن ان تكون أجراءات اشتراكية ولا يمكن ان تكون - حتى مدخلا لاشتراكية ومن جهة أخرى فأن الحكومة العراقية كانت قبل تموز عام ١٩٦٤ عددا ضئيلا من المشاريع بشكل رأسمالها اكثر من ستة الاف - رساميل الشركات والمشاريع المؤممة - فقد كانت تملك معامل السمنت والموانئ ونقل الركاب والسكك الحديدية والماء والكهرباء والمزارع الحكومية ومعامل

النسيج والسمنت وبعض البترول أي ما يزيد على أكثر من مائة وخمسين مليون دينار من الرساميل فضلا عن مشاريع الأتفاقية العراقية السوفيتية مضافا اليها واردات النفط التي تربو على مائة وعشرين مليون دينار سنويا ورغم كل هذا لم تتصد اية من الحكومات العراقية المتعاقبة السابقة بصفة الأشتراكية رغم تملكها لكل هذه الرساميل الضخمة فلماذا تسبب اشتراكية بين عشية وضحاها بأستلائها على مشاريع اخرى لا يتجاوز مجموع رساميلها مبلغ هذا المبلغ - وان توزيع جانب من الأرباح على العمال والمستخدمين في هذه المشاريع المؤممة التي يشكل مجموع عمالها ومستخدميها الى جانبها ضئيلا من الكادحين في العراق ليس من سلب أو جوهر الأشتراكية في شيء رغم أننا لا ننكر مبدأ توزيع الأرباح عليهم . ان حزبنا الديمقراطي الكردستاني لا يعارض التأميم كمبدأ اذا كان من شأنه سعادة ورخاء الجماهير العربية والكردية في العراق كما اننا في الوقت نفسه نرى ان ما هو جوهري وأساسي بالنسبة للأقتصاد العراقي في هذه المرحلة ليست مشكلة التأميم والأدارة الأشتراكية بل تحرير نحو اقتصادي سريع بعد الهزات الأقتصادية العامة والنهوض بحركة الصناعة والقضاء على البطالة ومظاهر التخلف الأقتصادي الاخرى وذلك بتظافر الجهود وتعاون تام بين القطاعين العام والخاص وفي المجال متسع الناء بكل السبل الممكنة .

الأصلاح الزراعي

ايها الأخوان

لقد وانكم تعلمون بان مشكلة الارض كانت احدى المشاكل الاساسية التي كان على ثورة تموز ان تجد لها الحلول الثورية / وعلى الرغم من صدور قانون الاصلاح الزراعي قبل اكثر من ثمانية سنوات واحتوائه على الكثير من العيوب والنواقص الا انه لم يطبق بالشكل المطلوب بالنظر لتلكؤ الحكام وترددهم وضعف اجهزة وزارة الاصلاح الزراعي التي شكلت في حينه لتطبيق القانون المذكور . اما بالنسبة الى المناطق الكردية فقد انطوى القانون على نواقص خطيرة سوف تترك آثارها السيئة جدا على حياة الفلاحين ذلك لأن القانون لم يراعي قطاعين اساسيتين تتعلقان بالمنطقة الكردية عند تشريعه الاولى قلة انتاجية الارض بالنظر لأن الجبال والاراضي غير الصالحة للزراعة والتي يصعب استغلالها تشكل رقعة واسعة من المنطقة الكردية كما ان معظم الأراضي فيها تعتمد على الامطار اي انها اراضي رعيية تخضع اغلبيتها زراعية فيها لمشيئة القدر وعلى ما تجود به به السماء من المياه . ان معظم سدود المياه الكبرى في العراق كدربندخان و دوكان وكان تقع في كوردوستان كما هو معلوم وكان من المنتظر ان تساهم بقسط كبير في تطوير الزراعة والصناعة الكهربائية في المنطقة فيما لو كانت الحكومات العراقية ببناء مشاريع نوعية اخرى على هذه السدود الضخمة . الا ان اثرها كان عكسيا على المنطقة حيث غدت مياه هذه السدود مساحات شاسعة من اخر الاراضي في المنطقة الكردية كما ان انعدام المشروعات المنوه عنها قد جعلت من هذه السدود وسيلة اليه لخلق المياه في المنطقة فقط ومنع الفيضانات عن المناطق الوسطى والجنوبية من البلاد . لقد عطلت مناعفات الحرب قد شعبنا تطبيق قانون الاصلاح الزراعي في كوردوستان بسبب تشكيلات الجاش ومعظم مسؤوليهم من رؤساء العشائر وكبار الأقطاعيين وبسبب وجود هؤلاء الى جانب الحكومات العراقية المتوالية في الحرب فقد أرجأت هذه الحكومات تطبيق قانون الاصلاح الزراعي على اراضيهم ترضية لهؤلاء . وعليه فأننا نطالب بتعديل قانون الاصلاح الزراعي واضافة احكام خاصة الى بنوده بشكل يضمن حصول جميع الفلاحين في كوردوستان على حد ادنى مقبول من الاراضي بأستثناء شاملا علاقات الاقتصادية في المنطقة .

- يتبع -

الصناعة ومشكلة النفط

لقد عقدت الحكومات العراقية لحد الان مجموعة من الصفقات الصناعية كما عقدت اتفاقيات صناعية متعددة مع الدول المتقدمة لغرض تطوير الصناعة في العراق ودفع عجلة الاقتصاد العراقي الى الأمام . فقد تضمنت الاتفاقية الاقتصادية والفنية المعقودة بين العراق والاتحاد السوفيتي عام ٥٩ عددا كبيرا من المشروعات الصناعية كما صدرت قانون الغلة الاقتصادية المؤقتة والدائمية في عهد قاسم وتلى ذلك صدور المنهاج الانشائي في عهد حكومة طاهر يحيى وقد تضمنت هذه الاتفاقيات والغلة على المئات من المشاريع الصناعية . وعلى الرغم من ان معظم هذه المشروعات قد توقفت او لم تنفذ اصلا بسبب انهيار الوضع الاقتصادي والمالي في العراق بسبب الحرب العبثية . الا ان عدة المناطق الكردية في هذه المشاريع التي نفذت والتي لم تنفذ ايضا كانت في حكم العدم تقريبا وان العدد القليل جدا من هذه المشروعات التي كان من المقرر اقامتها في بعض المدن الكردية قد نقلت الى مناطق أخرى كجزء من سياسة التمييز التي سارت عليها الحكومات السابقة . وعليه فأن حزبنا سيواصل النضال من اجل تصنيع البلاد بالصناعات الثقيلة والخفيفة على ضوء سير الثروة المعدنية واتخاذ ما يلزم لازدهار الصناعة الوطنية وحمايتها من المزاحمة الاجنبية وتشجيع استثمار رأس المال الوطني في الصناعة مع مراعاة مصلحة المستهلكين ونطالب بألغاء التمييز في مناطق اقامة المشاريع الصناعية وشمول المنطقة الكردية بها وبشكل يؤمن العدالة للجميع .

أيها الأخوان

لقد كان ضعف الحكومات العراقية المتوالية نتيجة لابتعادها عن الشعب وتخبطها في مشاكل داخلية كثيرة سببا في عدم قدرتها على مواجهة شركات النفط العاملة في العراق مواجهة جدية وفعالة ذلك لان عماد بقاء هذه الحكومات وتابليتها على ادامة ماكنة الحرب كانت تتوقف اولا وآخرا على عائدات النفط التي تستلمها من هذه الشركات ولعل من سوء طالع ان تتحول عائدات النفط الذي يتدفق معظمه من المنطقة الكردية الى قنابل وبارود تحرث الارض واليابس في كردستان خلال سنوات الحرب المدمرة بدلا من ان تساهم جذرية في تقدم العراق بأسره وتطوير حياته الاقتصادية من مختلف الوجوه . لقد ادى هجمات الحكومات العراقية الى تراجع امام شركات النفط في تطبيق قانون رقم ٨٠ اكثر من مرة .

ان مستلزمات انتزاع مطالبنا العراق العادلة من هذه الشركات تفرض على قوى الحكم الاستجابة لمطالب الشعب بصورة عامة وحل القضية الكردية وتحقيق الوحدة الوطنية ومن ثم مطالبة الشركات بحزم في زيادة عائدات الحكومة من النفط وتطبيق القانون رقم ٨٠ لسنة وفرض الرقابة على تنفيذ الاتفاقيات وعلى سير الانتاج واستثماره ودعم شركة النفط الوطنية والعمل على منع الشركات النفطية الاجنبية من التدخل في شؤون العراق الداخلية وتهيئة الكوادر الادارية والفنية لضمان تأميم النفط في المستقبل .

علاقاتنا بالأحزاب الشقيقة ونضالية الحزب ضد الوثن

تشكل الحركة التحررية لشعبنا في كوردستان العراق اليوم الحلقة المركزية لنضال شعبنا الكردي التحرري في كل مكان . ان المرحلة التأريخية الراهنة لهذا الكفاح والظروف الصعبة والدقيقة التي تحيط بنا اوجبت على الاحزاب والمنظمات الكردية توجيه فعالياتها السياسية والجماهيرية لمستلزمات انتصار الثورة وظروفها في كوردستان العراق وقد ادركنا أهمية هذه الحقيقة واخذوها بنظر الاعتبار في رسم سياستهم وتحديد اهدافهم القريبة والبعيدة وعلى هذا الاساس ورغبة منا في عدم وضع العراقيل والعقبات في طريق الثورة فقد كانت علاقاتنا محدودة مع هذه الاحزاب واقتصرت على تبادل الاراء ووجهات النظر وتركزت مساعينا بهذا الخصوص على حث هذه الاحزاب والمنظمات ودعوتها الى وضع حد للأنتقامات الداخلية

- يتبع -

مساعيا بهذا الصدد على حث هذه الاحزاب والمنظمات ودعوتها الى وضع حد للانقسامات الداخلية السائدة في صفوفها ودعم تنظيماتها على أساس مبدأية ونبذ الخلافات والمنازعات الشخصية ولهذا السبب فقد اوفد حزبنا احد اعضاء اللجنة المركزية الى سوريا بناء على طلب أشقائنا هناك لغرض تقريب وجهات النظر بين الكتل المتنافسة داخل الحزب الديمقراطي الكردستاني . لقد لعبت سياستنا السائدة هذه دورها في صيانة تلك الاحزاب من الضربات الخارجية في الدول المجاورة من جهة وتفاعلت في الوقت نفسه ظروف مناخات سلبية لا مبرر لها بالنسبة لثورتنا في كوردستان العراق .

ايها الاخوان

لقد حاول البعض من اذناب الخونة في اوروبا ممارسة اعمال التخريب داخل المنظمات الطلابية والحزبية في اوروبا وقد استغل هؤلاء طيبة اخواننا الطلبة في تلك البلدان وبعدهم عن اجواء الوطن فزيفوا لهم الحقائق بقصد صرفهم عن جادة النضال من اجل شعبهم وحزبهم وثورتهم . الا ان سيد الحدات واتساع وعمق نفوذ الثورة في الخارج بالاضافة الى الجهود المستمرة التي بذلناها في هذا المضمار وقد قطعت الطريق على هؤلاء الزعانف وكان آخر ما بذلنا بهذا الصدد ارسال احد اعضاء المكتب السياسي الى اوروبا لايضاح الحقائق الى الطلبة وغيرهم في الخارج وقد اسفرت زيارته عن نتائج مثمرة اذ لدينا اليوم منظمة حزبية قوية في اوروبا يلتف حولها معظم الطلبة الاكراد هناك .

ان سياسة الثورة الخارجية القائمة على الحياد بين المعسكرات والكتل الدولية المتنازعة والسعي من اجل كسب المزيد من الاصدقاء والتقليل من الاعداء على قدر الامكان - كان من شأنها تعزيز مركز الثورة في الخارج وتبديل الضباب الذي كانت تنشره الحكومات العراقية ساعتوار ضد الثورة على الصعيد الدولي ومبادرة اصدقائنا في مختلف انحاء العالم الى تشكيل منظمات وجمعيات دولية ووطنية جديدة لمساندة قضية شعبنا العادلة في كثير من البلدان . وخاصة في فرنسا والمانيا الغربية والسويد والولايات المتحدة الامريكية ان كانة الدلائل تشير الى ازدياد هذه المنظمات العديدة في المستقبل .

مهماتنا السياسية في الوضع الراهن

تجتاز المنطقة العربية ومنطقة الشرق الاوسط برمتها في هذه الايام مرحلة هامة وحيوية في تاريخها حيث تتقسم الدول العربية على نفسها وتتبادل فيما بينها شتى الاتهامات والنعوت - واعراب بحكم تكوينه التاريخي وعلاقاته مع الدول العربية الاخرى يرتبط موضوعيا بهذه المنازعات وهو طرف فيها . وتضيف دول الكبرى في تدخلها بهذا الشكل او ذلك في شؤون الدول الاخرى عاملا جديدا من عوامل تغذية هذه الازمة وزعزعة الامن والاستقرار فيها .

ان سياستنا من احداث لجارية في هذه البقعة من العالم وفي غيرها من المناطق تنبع من منهاج الحزب ومن سياسة الثورة الكردية في الخارج وتستند كذلك على ميثاق الامم المتحدة والمبادئ الانسانية وقواعد القانون الدولي المعترف بها وعلى هذا الاساس فان حزبنا يسير على انتهاج سياسة وطنية مبادئ للاستعمار ويعمل من اجل تقوية علاقات الصداقة مع شعوب العالم كافة على اساس المنافع المتبادلة ومساندة حركات التحرر الوطني ويعجب العدوان أيا كان مصدره ويقف ضد التدخل اجنبي في شؤون الدول الاخرى .

ايها الاخوان

لا يخفى عليكم بأن الحكم القائم في العراق قد تكون في ظروف استثنائية شاذة وفي ظروف العدوان المسلح على شعبنا وفي غياب البرلمان ودون اخذ رأي الشعب بنظر الاعتبار ونشأ بصورة فجائية واغراض تصفية الامور الروتينية للدول - وانه طبيعة الحكم الانتقالية والمحددة في الدستور المؤقت تؤكد هذه الحقيقة ومن الطبيعي ان لا يكون بقدور مثل هذه السلطة التصدي لمشاكل البلاد الاساسية والعمل على ايجاد الحلول السلمية

- يتبع -

لها . وفي نفس الوقت عرضة للهزات والمتآمرين زوال اذا بقيت الامور على هذا المنوال اننا نعتقد ان طريق اقامة حكم اتحادي وطني يأخذ على عاتقه مهمة اطلاق الحريات الديمقراطية والدستورية وبضمنها حرية الصحافة والنشر والتنظيم النقابي والحزبي لسائر المواطنين والتمهيد لأجراء انتخابات ديمقراطية حرة هو السبيل الذي يجب علينا ان نسلكه مع سائر الاحزاب الوطنية والجماعات السياسية في العراق .

ايها المناضلون

بفضل وحدة شعبنا الباسل العظيم والبطولة المجيد للقواعد الثورية المسلحة وتفاني حزبنا المجاهد ومساندة قوى الحرية في الداخل والخارج انتصرت ارادة الخير وتوقفت أراقة الدماء بين الأخوة وانقطع نزيف الدم الذكي الذي سال بغزارة على اديم هذا الوطن من العرب والأكراد على حد سواء . اننا نعيش في هذه الايام الاتفاقية الثالثة لأيقاف اطلاق النار - مع بالغ الاسى والأسف الى تذكر الحكام لعهودهم والعودة الى انسار الحرام من جديد ان الحدة كما تعلمون لا تعني ابدا نهاية المطاف بالنسبة لثورة شعبنا .

ان ثورات الشعوب لا يمكن ان تنتهي الا بالانتصار والظفر او الهزيمة والانحناء - ان ثورتنا لا زالت تسير على درب النصر وان الحدة لا تعني على سبيل الواقع سوى تبديل الأساليب الكفاحية . ان اساليب الكفاح السياسي هي البديل في ظروف الحدة لأسلوب النضال المسلح . ان تجارب الاتفاقيات السابقة مع حكام العراق علمتنا ان هؤلاء كانوا يستغلون في كل مرة هدنة منفذة يستغلونها لأستعداد الحشدات عسكرية جديدة من جهة وبذل المساعي من اجل اخماد الثورة وتشتيت قواها عن طريق الرشاوى والدسائس والمؤامرات . اننا في الوقت الذي نتمسك فيه بقوة الاستقرار والسلام الا انه يجب علينا في الوقت نفسه ان نستوعب احتمال انشوب القتال من جديد وفرض علينا من قبل الاخرين . ان اكبر خطر يتهدد شعبنا الكردي في هذه المرحلة هو الحكم الدكتاتوري العسكري المعادي للشعب واندفاعه في الحرية والديمقراطية والتقدم . والجناح اليميني الشوفيني من الحركة القومية العربية . ان مهماتنا في الظروف الراهنة لدرء هذه الاخطار تتركز في بذل المزيد من الجهود لخلق اتحاد او تحالف سياسي بين القوى الديمقراطية والتقدمية والقومية والوطنية في البلاد وعزل او شل المساعي الاجرامية التي تقوم بها الأوساط الشوفينية العربية ومكافحة ضيق الأفق القومي والقوى المتطرفة في الحركة القومية الكردية ترميم الحزب ومعالجة التواقر الموجودة في الثورة وأجهزتها المختلفة ومطالبة الحكومة العراقية تطبيق بيان ٢٩ حزيران نيسان ودوما ان علينا افهام تلك الاوساط التي لا زالت تتذكر بالعدوان او تدرك بان ثورة شعبنا التحررية قد قطعت شوطا بعيدا في مسيرتها وبلغت درجة من القوة لا يمكن لأعدائها ان يقمعوها بالنار والحديد وبأعمال التآمر والدس والاعتماد على بعض الجواسيس والأفاقين من عصابة ابراهيم جلال الخائنة - ان جماهير كردستان شأنها شأن الجماهير الشعبية في العراق كله تتطلع الى السلم وتنشد الأمن والأستقرار الذي أفتقدته طويلا في عراقنا الحبيب . اننا ندعو قوى الخير والحرية في العراق والبلدان العربية والعالم أجمع الى دعم جهودنا الرامية الى أستبعاد حرب الأقتتال بين الأخوة على أساس أيجاد حل وحيد للمسألة الكردية يتجاوب مع طموح شعبنا الى التمتع بحقوقه القومية المشروعة . اننا ندعو حكام العراق الى انتهاج هذا السبيل القويم .

والسلام عليكم